

## ميثاق أخلاقيات المهنة مخيب لآمال الصحفيين الشباب المغاربة

الحماية والأمن الرقمي أبرز مطالب الصحفيين



## نقاش الصحفيين ينعكس على واقع المهنة

غائبا طيلة مسار إعداد وصياغة ميثاق أخلاقيات المهنة.

وتابع "إن افتراضنا أن الأمر تعلق بشاؤون، فإن بلاغ الإعلان حول نشر الميثاق في الجريدة الرسمية، يجب أن يتضمن أرقاماً حول عدد المذكرات والاقتراحات المتوصل بها من طرف المنظمات غير الحكومية، ومن لدن الصحافيات والصحافيين، وما هي نسبة الاقتراحات التي تم العمل بها قبل تضمينها في الميثاق، وفقاً لما تنص عليه مبادئ وقواعد الديمقراطية التشاركية".

من جهته اعتبر المجلس الوطني للصحافة، في بيان له، أن ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة، يعتبر "لبنة أساسية من لبنات التنظيم الذاتي للمهنة، حيث جاء ثمة لتراكم وطني ساهمت فيه الهيئات المهنية المغربية للصحافة والإعلام، وهي النصوص التي ارتكز عليها المجلس".

وأضاف أن المجلس "استلهم في النص، الذي صادق عليه، مختلف التجارب التي سادت على الصعيد الدولي، وكذلك كل المستجدات التي عرفتها المواثيق في ضوء التحولات الطارئة في مجال تكنولوجيا التواصل".

بعض دول العالم، مثل مراقبة حياتهم الخاصة والسعي نحو تشويبهما في الفضاء الرقمي، دفع المنتظم الدولي إلى مواكبة هذه التحديات من خلال مراجعة بعض القواعد أو تحيين بعض المواثيق الأخلاقية، عبر التأكيد على أن الحياة الخاصة للصحافيين لا يجوز اقتحامها، ولا يجب استغلالها لإسكات أصواتهم".

وتحت عنوان "مراسلات لا مشاورات"، أكد المنتدى أن "المجلس الوطني للصحافة بادر إلى مراسلة عدد من الجمعيات الحقوقية لتمسده بمقترحاتها بشأن تصورها للميثاق الوطني لأخلاقيات مهنة الصحافة، كما فتح الباب أمام الصحافيات والصحافيين من أجل الإدلاء برأيهم في الموضوع".

ونوه المنتدى بأن بيان المجلس ذكر أنه صادق على الميثاق "بعد مشاورات مع منظمات وشخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية، فهل كنا أمام مشاورات فعلا أم مجرد مراسلات؟ لأن المشاورات تفترض أساساً اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية عبر تنظيم لقاءات وأيام دراسية وندوات، تتم فيها استضافة مختلف الحساسيات الإعلامية والحقوقية، وهو الأمر الذي كان

الحق في 'الأمن الرقمي' بما يعنيه من ضمانات بعدم تتبع تفاعلاتهم الإلكترونية أو محاولة معرفة روابط مصادريهم، والحق في حماية أجهزتهم وحساباتهم على البريد الإلكتروني وفي شبكات التواصل الاجتماعية من التنصت والاختراق".

## منتدى الصحفيين الشباب: الثورة التكنولوجية خلقت جيلاً جديداً من الحقوق للصحافيين لا نجد لها أثراً في الميثاق

ووفقاً لتقرير صادر عن المقرر الأممي المعني بحرية الرأي والتعبير لسنة 2015، "فإن الصحفيين أصبحوا في حاجة كبرى إلى الحماية والتمتع بالأمن الافتراضي، بحيث يمكنهم التماس المعلومات وتلقيها ونقلها دون تعرضهم للخطر أو القمع أو الكشف أو الرصد أو أي استخدام غير سليم آخر لأرائهم وتعبيراتهم، كما أن ظهور قيود جديدة على الصحفيين في

التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، تؤكد أنه لا يمكن تقييد حرية الصحافة مهما كانت مصادقية تنظيمات التقنين والتنظيم الذاتي، إلا في إطار قانون، وشريطة أن تكون هذه القيود ضرورية لإعمال مبادئ الحرية والديمقراطية والشفافية والحكمة، وضمان الحماية والكرامة الإنسانية عموماً، وهو ما يعنى أنه لا يجب اللجوء إلى خطاب أخلاقيات الصحافة واستخدامه كحق يراد به باطل كما يقال".

وقال المنتدى إن "الميثاق خارج التغطية الرقمية"، موضحاً أن "النظريات الحديثة في مجال الإعلام تمنح للصحافي مسؤولية اجتماعية محورية، كما ورد في ديباجة الميثاق، ولهذا، يصنف بموجب الآليات الأممية الدولية، ضمن الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان، ما يجعل توفير أكبر قدر من الحماية له مسألة هامة جداً".

وأضاف أن "الثورة التكنولوجية خلقت جيلاً جديداً من الحقوق بالنسبة إلى الصحافيات والصحافيين، والتي لا نجد لها مع الأسف أثراً في الميثاق الوطني لأخلاقيات المهنة، ومن أبرزها

والتعبير وتعزيز حرية الصحافة وخدمة الديمقراطية، كما ورد في الميثاق".

وأشار بيان المنتدى إلى أن الميثاق مقتضى في الحماية ومستفيض في الأحكام، موضحاً أن "الميثاق أقر 30 مادة للحديث عن 'واجبات' الصحافي، في حين لم يخصص سوى 3 مواد لحقوق الصحافي في القسم الرابع، وهو ما لا يتناسب وحجم المسؤولية الجسيمة للصحافي إزاء المجتمع، التي تفترض توفير الحماية الشاملة له على عدة مستويات، والتي لا تقتصر فقط على البنود الواردة في الميثاق".

بدوره اعتبر جمال المحافظ مدير المركز المغربي للدراسات والأبحاث في الإعلام والاتصال، أنه من بالغ الأهمية في هذا الظرف الدقيق، الحصول على ميثاق أخلاقيات الصحافة من أجل "تعزيز الالتزام بقواعد أخلاقيات المهنة وتكريسها في السلوك اليومي للمهنيين، وتفعيلها داخل مختلف المؤسسات العاملة في القطاع".

وأضاف "بالرجوع إلى التجارب العالمية في هذا الصدد، فإن المنظمات الدولية، منها منظمة الأمم المتحدة

أقر الميثاق الوطني لأخلاقيات مهنة الصحافة في المغرب نقاشاً مطولاً بين الصحافيين على اختلاف توجهاتهم في المغرب، وانفتحت غالبية الآراء على أن هذا الميثاق ضرورة وطنية لكنه لا يلبي متطلبات الصحافيين الشباب لتحسين واقع المهنة.

الرباط - عبر المنتدى المغربي للصحافيين الشباب عن خيبة أمه إزاء مسار إعداد وصياغة الميثاق الوطني لأخلاقيات مهنة الصحافة، الذي خرج إلى النور مؤخراً لكنه لم يلبي طموحات الصحافيين بسبب افتقاده لعدة معايير. وقال المنتدى في بيان أصدره الجمعة، إن "الاعتبارات المقفولة في الميثاق تتمثل في اقتضاب الميثاق في باب حقوق الصحافي واستفادته في باب الواجبات والأحكام، وعدم أخذ الميثاق بعين الاعتبار لعدد من التطورات الرقمية والتكنولوجية والاجتهادات الدولية ذات الصلة بحرية وأخلاقيات مهنة الصحافة"، بالإضافة إلى "عدم تنظيم لقاءات وأيام دراسية تستدعي إليها المنظمات المهنية والحقوقية لمناقشة الميثاق والتداول بشأنه قبل نشره".

وأصبح ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة أمراً واقعاً، بعد دخوله بداية الشهر الحالي حيز التنفيذ، بعد نشره في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، طبقاً لما نص عليه القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، لكنه منذ ذلك الحين يشهد جدلاً مستمراً بين الصحافيين وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، في البيان إلى أنه "انطلاقاً من المواثيق الدولية والممارسات الفضلى في مجال حرية الإعلام، واستناداً إلى مقتضيات الدستور المغربي ولاسيما الفصل الثاني عشر منه، والذي ينص على دور المنظمات غير الحكومية في تقييم السياسات العمومية، تداول المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للصحافيين الشباب بشكل مستفيض مضامين الميثاق الوطني لأخلاقيات المهنة، الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 يوليو 2019".

وأضاف أن "ميثاق أخلاقيات المهنة في بلادنا يعد مكسباً للجمعيات الإعلامية الوطنية، باعتباره التي يمكن أن تساهم في رصد عدد من الاختلالات التي تسيء إلى مهنة الصحافة وتضر بصورة الصحافيات والصحافيين. كما أن إيجابية وجوده ونشره في الجريدة الرسمية تتجلى في كونه وسيلة رئيسية تساعد على تاطير علاقة الصحافي مع المجتمع، وجعله ملزماً بالمسؤولية تجاهه أولاً، وهي المسؤولية التي تفرض على الصحافي الدفاع عن حرية الرأي

## التأمين الإعلامي ضد المواقف المشيئة

أدائها وتطوير أدواتها للوصول إلى الحقيقة التي لم تعد متاحة للجمهور. وهذا ما يصفه جيمس بال مؤلف كتاب "ما بعد الحقيقة: كيف غزا الهراء العالم" بالخطر الذي شنت وسائل الإعلام عندما اعتبرت معرفتها مع جيل الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. على الصحافة الاستفادة من دروس تطور عالم الأعمال وتقديم نماذج مختلفة، من دون أن تفقد قيمها أو حريتها، لكن إذا أدارت وسائل الإعلام ظهرها للمجتمع من أجل الإغناء التجارية أو سياسية، والاكتفاء بفكرة ليس ثمة ما يمكن أن نتعلمه ونعمله، فإنها فقط لن تكون شركة التأمين المخلص للناظر لأن لا أحد يضع مخدرات الثقة فيها. وكي لا تتحول الصحافة إلى مهنة بالية في نظر الناس، يجب أن تصنع أفكارها المتجددة وتتخلص من التكرار، الصحافة كلمة متفجرة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهي غير مقبولة على الأغلب من جيل الهواتف الذكية، ومن جيل آخر كان قد أحب قراءة الصحافة، لكنها تسبب له الخيبة كلما عاد إلى قراءتها!

يتغير التعريف الكلاسيكي للصحافة في العصر الرقمي وبقي كما هو، لكن تأثيرها ضعف ولم تصبح مصدراً دائماً للجمهور. فيما لا يغيب سؤال "على من تدافع الصحافة اليوم؟" لأنها في حيرة من أمر وجودها ومستقبلها. عندما يُنظر إلى الصحفيين بأنهم شكل آخر للعدالة، فلأن الصحافة في حقيقتها تحاول أن تجعل العالم مكاناً أفضل، وليست مجرد وصف للعالم، بل يبدو العالم فقيراً جداً من دونها! منذ أن قال الروائي فيكتور هيغو إن مبدأ حرية الصحافة لا يقل أهمية عن مبدأ الاقتراع العام، كلاهما سراج للحكومة، وتقويض أحدهما تقويض للآخر. بيد أن الصحافة تواجه اليوم تهديداً وجودياً في إعادة ضبط مكانتها في العالم بوصفها المدافع عن الناس. بينما يتصاعد الجدل المتشائم بشأن الإعلام والسياسة والديمقراطية، يوجد تردد أكثر من أي وقت مضى بشأن تعريف الصحافة، ولماذا هي مهمة.

هناك معارك خطاً أرغمت الصحافة على دخولها في العصر الرقمي. وهذا يعني تهميش معركة الصحافة الحقيقية مع نفسها وإعادة ابتكار

هدف وطني يتلخص في منع التغول السياسي والفساد في المال العام. الصحافة شركة تأمين وطنية تعمل بخيار خدمة المنفعة العامة، مع أن الصحفيين أنفسهم غالباً ما يختلفون على طريقة قياس أو تقدير الصالح العام.

في الماضي غير البعيد، كانت وسائل الإعلام موجودة للدفاع عن جمهورها، كما بنيت بيت هاميل في كتابها "الأخبار فعل" ومع ذلك لم تتغير حاجات المشايير والأثرياء. المتابعين لما ينشر في وسائل الإعلام عن المشايير بحثاً عن أي علامات تحذيرية بأن أحدهم قد يتجه إلى المتاعب، الأمر الذي جمع لديها قاعدة بيانات مما تنشره الصحافة وفقاً لقائمة من عوامل الخطر التي تحدد مبلغ التأمين، فكلمة ارتفع مؤشر الخطر كلما زاد مبلغ التأمين. كذلك يتساءل ماثيو مور مراسل شؤون الإعلام في صحيفة التايمز البريطانية: ممثلة ذات وجه بريء يُكتشف إدمانها للهريون أو من محبوبة تسند له حملة دعائية لمسجل غسيل ثم تكتشف أن سمعته لم تكن بتلك النظافة، ما العمل حين ذلك؟ يبدو أن الإجابة على هذه الأسئلة أصبحت: اتصل بشركة التأمين. كان بوذي أن يضيف ماثيو مور إلى تساؤلاته، سياسي يمارس اللصوصية فيما يصرح عن الأمانة والثقة في خطبه الرسمية، رجل دين غاسق في الرذيلة فيما هو يقود حشداً من المصلين ويدعو إلى الأخلاق

الحميدة. لنبحث بعدها عن أي شركة تأمين يمكن أن تقبل بهؤلاء. لقد تزايد عدد النجوم الذين تسلط عليهم الأضواء في فضاء جنسية ومخدرات أو عنصرية، مما أدى إلى ازدهار التأمين ضد الفضائح، مع سعي الاستوديوهات لحماية نفسها من الخسائر المادية المترتبة على الفضائح التي يتعرض لها النجوم. ومع تزايد عدد السياسيين ورجال الدين يرتكبون أشنع من تلك السلوكيات المشيئة وأضرارها التي تنعكس على مستقبل وتاريخ البلدان، لا يبدو التركيز عليهم بنفس القدر الذي اهتمت به الصحافة مثلاً عندما واجه الممثل كيفين سبسي اتهامات باعداءات جنسية.

فهل يحتاج السياسيون إلى التأمين على مواقفهم، عندما تكتشف الشعوب أن زعمائها ليسوا سوى أناس أنانيين يفتقرون إلى الوطنية، دون أن توجد شركات تأمين لهذا النوع من السقوط المريع، من يحاسب من بعدها؟

أرى أن الصحافة هي شركة التأمين الكبرى التي تدفع لها الشعوب بما تملك من مخدرات الثقة، من أجل

التأمين متعلق بالسلوكيات المشيئة والتصرفات التي تصل إلى درجة العار التي يرتكبها المشايير والأثرياء. شركات التأمين لديها جيش من المتابعين لما ينشر في وسائل الإعلام عن المشايير بحثاً عن أي علامات تحذيرية بأن أحدهم قد يتجه إلى المتاعب، الأمر الذي جمع لديها قاعدة بيانات مما تنشره الصحافة وفقاً لقائمة من عوامل الخطر التي تحدد مبلغ التأمين، فكلمة ارتفع مؤشر الخطر كلما زاد مبلغ التأمين. كذلك يتساءل ماثيو مور مراسل شؤون الإعلام في صحيفة التايمز البريطانية: ممثلة ذات وجه بريء يُكتشف إدمانها للهريون أو من محبوبة تسند له حملة دعائية لمسجل غسيل ثم تكتشف أن سمعته لم تكن بتلك النظافة، ما العمل حين ذلك؟ يبدو أن الإجابة على هذه الأسئلة أصبحت: اتصل بشركة التأمين. كان بوذي أن يضيف ماثيو مور إلى تساؤلاته، سياسي يمارس اللصوصية فيما يصرح عن الأمانة والثقة في خطبه الرسمية، رجل دين غاسق في الرذيلة فيما هو يقود حشداً من المصلين ويدعو إلى الأخلاق

كريم نعمة كاتب عراقي مقيم في لندن

إنها لعبة مثيرة وذكية تمارسها شركات التأمين مع وسائل الإعلام لكسب المزيد من الأموال، تحت فكرة "أموال إيليس في جيب الشيطان!" ذلك المال الذي تحصل عليه شركات التأمين من نجوم المجتمع والفن والسياسة والأثرياء لا يصل منه شيء لوسائل الإعلام، وهو أمر لا يدعو إلى الأسف، لأن اللعبة المزدهرة بين كبرى شركات التأمين اليوم اسمها "ازدهار التأمين ضد العار".

قبل سنوات أمنت الممثلة المغنية جينيفر لوبيز على مؤخرتها بـ27 مليون دولار. بينما تحدثت أخبار الصحف الشعبية الأميركية أن المغنية ماريا كاري، قد أمنت على ساقها بمبلغ مليار دولار! وبين هذه الأرقام دفعت المغنية المحبوبة جوليا روبرتس، تأميناً على ابنتها بقيمة ثلاثين مليون دولار.

كانت أخباراً مسلية آنذاك تداولتها وسائل الإعلام، لكن الصحف اليوم شريكة في نوع مزهر من